كلمة

معالي الدكتور هاشم بن عبدالله يماني

رئيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة

رئيس وفد المملكة العربية السعودية

لدى الدورة 58 للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

فيينا

22-26 سبتمبر 2014 م الموافق 27 ذو القعدة إلى 2 ذو الحجة 1435 هـ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

السيد المدير العام،

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود،

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أستهل كلمتي بتهنئتكم – سيادة الرئيس- على انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والخمسين للمؤتمر العام، وإنني على ثقة بأن خبراتكم وقدراتكم ستقود إلى نجاح مؤتمرنا. كما أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء مكتب المؤتمر واللجنة الجامعة، مؤكدا عزم وفد بلادي التعاون معكم على إنجاح المؤتمر وتحقيق أهدافه. كما أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا لدور وجهود المدير العام للوكالة السيد يوكيا أمانو وتمنياتنا له بالمزيد من التوفيق والنجاح، ونرحب أيضا بالدول المنضمة حديثاً إلى عضوية الوكالة: اتحاد جزر القمر، جمهورية جيبوتي، جمهورية غيانا التعاونية، جمهورية فانواتو.

السيد الرئيس

إن المملكة العربية السعودية على قناعة كبيرة بأهمية الطاقة الذرية لكثير من التطبيقات السلمية التي تعود على البشرية بالفائدة وتدعم نموها وتقدمها. وإننا ننظر إلى اجتماعنا اليوم كخطوة على سبيل تشجيع وتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية آخذين في الاعتبار أهمية اتباع أفضل الممارسات وإجراءات الأمان مع الالتزام بمبدأ الشفافية وتطبيق منظومة الضمانات على كافة المواد والمنشآت النووية ونقدر دور الوكالة المحوري في كل ذلك.

ومن منطلق هذه القناعات، فإن المملكة العربية السعودية تخطو بثبات نحو استكمال متطلبات برنامج وطني للطاقة النووية: من بنى قانونية وتنظيمية، وموارد بشرية، وموارد مالية واقتصادية، اعتمادا على التعاون إقليمياً ودولياً وبشفافية كاملة، آخذة في الاعتبار تحقيق مبادئ الاستدامة لهذا البرنامج من خلال تطوير البنى التحتية للبحث والتطوير وتوطين الصناعة النووية وخدماتها.

السيد الرئيس

في إطار حرص مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة على اتباع أعلى المعايير العالمية للسلامة النووية من خلال التنظيم الفعال للأنشطة والممارسات المعتمدة على الطاقة الذرية، فقد عقدت المدينة اتفاق شراكة استراتيجية مع ***"هيئة السلامة النووية والإشعاعية في فنلندا"***، لتصبح شريكا استراتيجياً لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة بهدف تطوير

البنية التحتية اللازمة لإنشاء هيئة وطنية مستقلة وذات كفاءة عالية متخصصة للرقابة والأمن النووي في المملكة العربية السعودية.

وهو ما نعتبره خطوة اساسية هامة نحو تحقيق أهداف المملكة لتنفيذ برنامج سلمي طموح للطاقة النووية يهدف إلى تزويد المملكة العربية السعودية بمصادر بديلة للطاقة ذات استدامة عالية.

حيث ستقوم ***"هيئة السلامة النووية والإشعاعية في فنلندا"*** من خلال هذه الشراكة الممتدة لعدة سنوات بتقديم الدعم التقني والمعارف المطلوبة لتنظيم قطاع الطاقة الذرية في المملكة وستساعد في تطوير واختيار القوى البشرية اللازمة والبرامج التدريبية المطلوبة لإنشاء هيئة وطنية للرقابة النووية، معتمدة في ذلك على أعلى المعايير العالمية في السلامة والشفافية.

وفي سياق متصل، فقد انتهت مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة من إعداد مسودة كل من القانون النووي السعودي وقانون المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، وهما قيد المراجعة والتنقيح من قبل الشركاء الوطنيين والدوليين، تمهيدا للتقدم بهذه الحزمة من القوانين لجهات التشريع الوطنية لاعتمادها.

وعلى صعيد بناء القدرات البشرية الوطنية في مجالات تقنية الطاقة الذرية، فالعمل جار لتطوير برنامج عملي للتأهيل والتدريب سواء على المستوى المحلي؛ من خلال تقديم الدعم والرعاية للبرامج الأكاديمية الوطنية المتخصصة وتشجيع انضمام العناصر الوطنية المميزة إليها، أو على المستوى الدولي؛ من خلال برامج التعاون الدولي مع العديد من الدول والجهات الدولية بهدف تطوير القدرات البشرية الوطنية وتأهيلها على أعلى مستوى عالمي.

وفي سياق آخر، تسعى المملكة إلى تدعيم قدرة القطاع الصناعي الوطني وتطويرها بهدف تأهيل الصناعة الوطنية لتكون قادرة على تطوير نسبة كبيرة من المكون المحلي للمحطات النووية وبخاصة اعمال الإنشاءات والبنى التحتية.

أخيرا، فإننا نولي التواصل مع الرأي العام الوطني والشركاء الوطنيين أهمية كبيرة. لذا فقد تم تطوير الموقع الإلكتروني لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة وجاري تطوير محتواه بصفة مستمرة بما يتناسب مع تحقيق التواصل مع القدر الأكبر من قطاعات المجتمع المختلفة. كذلك، فقد تم تنفيذ العديد من ورش العمل والندوات مع الجهات المختلفة في المملكة، مما أثرى مدخلات استراتيجية البرنامج الوطني للطاقة الذرية.

السيد الرئيس

إن المملكة العربية السعودية، وانطلاقا من حرصها الدائم على دعم الوكالة، قد سددت كامل التزاماتها المالية حيال الميزانية العادية بالإضافة إلى التبرع الطوعي لصندوق التعاون التقني لعام 2014.

وعلى مستوى الأمن النووي، فإن المملكة لطالما أظهرت دعمها لجهود الوكالة المحورية في هذا الشأن سواء من خلال مشاركتها في فعاليات الوكالة في مجال الأمن النووي أو من خلال المشاركة في الجهود الدولية الأخرى في هذا المجال مثل مؤتمر قمة الأمن النووي وغيرها. مع أهمية التأكيد على أن الأمن النووي هو مسؤولية وطنية بالأساس، وأن جهود الأمن النووي يجب ألا تكون عائقا في سبيل دعم الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

وفيما يخص الضمانات والتحقق، فمن منطلق التزام المملكة العربية السعودية بتعهداتها كعضو في معاهدة منع الانتشار النووي، ومن منطلق أن المملكة بصدد تخطيط وتنفيذ عدة مشروعات ضمن خطة طموحة لبرنامج وطني للطاقة الذرية، فإن المملكة قد قامت باطلاع الوكالة على خططها بهدف الشروع في تعديل اتفاق الضمانات الخاص بالمملكة للتحول من بروتوكول الكميات الصغيرة إلى اتفاق الضمانات الشامل، الذي يسمح للوكالة بمتابعة أقرب وبشفافية تامة لأنشطة المملكة في المستقبل.

السيد الرئيس

تولى المملكة العربية السعودية أهمية قصوى للتعاون مع الوكالة والاستفادة من خدماتها وتوصياتها، لذا فان التعاون بين المملكة العربية السعودية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنام مستمر، لقد قامت المملكة بالمشاركة في العديد من النشاطات والفعاليات الدولية والاقليمية والوطنية المنظمة من قبل الوكالة خلال العام الماضي ويأتي ذلك حرصا منا على الاستفادة من خبرة الوكالة لتطوير قدراتنا البشرية والبنية التحتية التي نعمل على تنميتها.

فخلال العام الماضي قام عدد من المختصين بالمشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية التي نظمتها الوكالة كما شاركنا في سبع ورش عمل على المستوى الاقليمي وقمنا باستضافة خمس عشرة ورشة عمل خلال العام الحالي في ظل المشاريع الوطنية التي نعمل عليها مع ادارة التعاون التقني بالوكالة وتشمل هذه المشاركات مجالات عدة تتعلق بتطوير البنى

التحتية مثل الامان والامن النوويين وادارة النفايات المشعة وتحديد وتحليل المواقع لمفاعلات القوى النووية

السيد الرئيس

إن المملكة العربية السعودية، ملتزمة بمبادئ نزع السلاح النووي وتخليص البشرية من خطره المحدق. وترى المملكة أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال هي المرجعية الدولية الوحيدة التي تشكل التزاما قانونيا على جميع الدول للقضاء على الأسلحة النووية، واتخاذ تدابير منع انتشارها. لذلك فإن من الضرورة بمكان أن تحاسب جميع الدول الأطراف وأن تتحمل المسؤولية كاملة في الامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة. هذا وتعرب المملكة مجددا عن أسفها العميق لعدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط المؤجل منذ العام 2012.

وختاما، فإن المملكة العربية السعودية تأمل في ان تتحقق الأهداف التي نصبو إليها جميعا في عالم يسوده الأمن والاستقرار والازدهار والخير للإنسانية.

شكرا السيد الرئيس